المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 23 أيلول/ سبتمبر، 2020

«المصائب لا تأتي فرادى»: تأثير فيروس كورونا المستجد اجتماعيًا واقتصاديًا في لبنان

لورا صياح

«المصائب لا تأتي فرادى»: تأثير فيروس كورونا المستجد اجتماعيًا واقتصاديًا في لبنان

سلسلة: تحليل سياسات

23 أيلول/ سبتمبر، 2020

لورا صياح

محاضرة في الجامعة اللبنانية، وباحثة مشاركة في منتدى البحوث الاقتصادية. حاصلة على الدكتوراه في اقتصاد التعليم والتنمية من جامعةParis-Dauphine في فرنسا، والماجستير في العلوم الدبلوماسية والمفاوضات الاستراتيجية من جامعة Paris-Sud في فرنسا، وماجستير في الاقتصاد والتمويل الدوليين من الجامعة اللبنانية. تتركز أبحاثها حاليًا على التنمية والاقتصاد السياسي في لبنان.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

التأثير الاقتصادي 3

التأثيرات السياسية والاجتماعية 7

توصيات 9

خاتمة 9

مراجع 11

مقدمة

لم يسلم لبنان من وباء كوفيد19-، وسط أسوأ أزمتين اقتصادية ومالية في تاريخه، وجاء الوباء ليعجّل تدهور البلاد على جميع المستويات. تحاول هذه الورقة تحليل تأثيرات الوباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرئيسة في لبنان، وتشرح بإيجاز الظروف الاقتصادية قبل الوباء، وتعرض الأرقام الرئيسة عن كوفيد19-، ثم تقف على تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرئيسة، وتقدم توصيات واستنتاجات بشأنه.

لوحظت مؤشرات التراجع الاقتصادي الكارثي منذ صيف عام 2019، معلنةً تدهورًا سريعًا للاقتصاد اللبناني. وقد لوحظ تباطؤ النمو الاقتصادي في لبنان منذ زمن طويل، على شكل عجز تجاري بنيوي، مقترن بانخفاض التحويلات الخارجية، وارتفاع مستويات الفساد، وتفاقم الدين الحكومي؛ على نحوٍ أدى إلى خسائر فادحة في احتياطيات العملات الأجنبية، إلى جانب سحب مليارات الدولارات وهروبها، على نحوٍ أدى إلى تعرض القطاع المصرفي لأزمة سيولة، ومن ثم فرْض قيود شديدة على العمليات المصرفية[1]. والواقع أن بلدًا كان الدَّين العام فيه المصدر الرئيس لتمويل المشاريع العامة، واقتصاده يقوم على قطاعات ضعيفة ومنخفضة الإنتاجية، مثل البنوك والسياحة، جاءت الحرب في سورية (2011)، لتفاقم هشاشة الوضع فيه، وتحرمه من شريك تجاري أساسي، ومن طرق تصدير، ثم تحمّله تكلفة تدفق أكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري[2].

واصلت معدلات النمو انخفاضها منذ عام 2009، فبلغت 0.2 في المئة في عام 2019[3]، مع متوسط معدل تضخم 2.9 في المئة في عام 2019. ويُعد لبنان، من ناحية أخرى، أحد أكثر البلدان مديونية في العالم قياسًا على نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تجاوز الدَّين العام 90 مليار دولار في نهاية عام 2019؛ أي ما يعادل 178 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما استنزفت خدمة الدَّين العام 45.2 في المئة من إيرادات الميزانية[4].

أما معدلات البطالة والفقر فقد ارتفعت ارتفاعًا هائلًا؛ ففي عامَي 2018 - 2019، كان أقل من 50 في المئة من السكان ممن هم في سن العمل لديهم عمل، ومعدلات البطالة مرتفعة جدًا بين الشباب (23.3 في المئة)[5]، وقُدِّر معدل البطالة بنحو 25 في المئة من القوى العاملة قبل 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019[6]. كما تشير التقديرات إلى أن 28.5 في المئة من السكان اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر[7].

ظهرت بعدئذٍ أول حالة إصابة بكوفيد19-. وفي 15 آذار/ مارس 2020، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ الطبية، وأعلنت إغلاقًا كاملًا باستثناء الصيدليات ومحلات «السوبر ماركت»، مع حظر التجول ليلًا (ابتداءً من 26 آذار/ مارس). في حين ظلت الأحياء الفقيرة مفتوحة؛ لأنها تعتمد على الدخل اليومي أو بالساعة. وبدأت في 27 نيسان/ أبريل خطة من خمس مراحل لإنهاء الإغلاق بالتدريج، مع إعادة فتح المطار في 1 تموز/ يوليو للرحلات التجارية

---

1 جمعية مصارف لبنان، "بيان صحافي"، 2019/11/17، شوهد في 2020/4/28، في: https://bit.ly/2XYngDF

2 "Lebanon, January 2019," Fact Sheet, *UNHCR*, accessed on 1/8/2020, at: https://bit.ly/2XkyEJm;
تختلف التقديرات الصادرة بخصوص عدد اللاجئين السوريين من مصدر إلى آخر. ترتبط أرقام المفوضية بعدد اللاجئين المسجلين لديها، وهو تقدير ناقص، لأن عددًا من اللاجئين غير مسجل، ينظر مثلًا:
"Lebanon," Fact Sheet, *European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations*, 30/6/2020, accessed on 1/8/2020, at: https://bit.ly/3fqDStb; "9 Years on: Struggles and Hopes of Syrian Refugees in Lebanon," *The Lebanon Protection Consortium (LPC)*, March 2020, accessed on 1/8/2020, at: https://bit.ly/31hpVsS; "The Consequences of Limited Legal Status for Syrian Refugees in Lebanon," *NRC*, March 2014, accessed on 1/8/2020, at: https://bit.ly/2XkEM4C

3 قدرت وزارة المالية معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ -6.9 في المئة في عام 2019، ويتوقع انخفاضها إلى -12 في المئة في عام 2020. ينظر:
"Situation Update for Lebanon's Creditors," *Ministry of Finance of the Republic of Lebanon*, 27/3/2020, accessed on 1/8/2020, at: https://bit.ly/31lvfqW

4 "النشرة الفصلية، الفصل الرابع من عام 2019"، **مصرف لبنان المركزي**، العدد 163، ص 51، شوهد في 2020/7/10، في: https://bit.ly/3gpL7Dk

5 CAS, *Labor Force and Household Living Conditions Survey 2018 - 2019* (Beirut: 2020), p. 3, accessed on 1/7/2020, at: https://bit.ly/3gsgFs3

6 "لبنان أمام كارثة البطالة: مليون عاطل عن العمل قريبًا"، **العربي الجديد**، 2020/5/26، شوهد في 2020/5/1، في: https://bit.ly/38svsQr

7 UNDP, *UN Lebanon Annual Report 2018: Working Together for a Secure, Stable and Prosperous Lebanon* (Beirut: 2019), p. 11, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/33NzHFV

بعد إغلاقه في منتصف ليل 19 آذار/ مارس 2020[8]، مع بقائه أدنى من طاقته التشغيلية (10 في المئة من طاقته). وسيتعين على الزوار الوافدين الخضوع لاختبار تشخيص الوباء PCR دون عزل ذاتي، ويُطلب منهم إجراء عقد تأمين يغطي جميع علاجات كوفيد19- المحتملة إذا لزم الأمر[9]. وقبل إغلاق المطار، أمهلت الحكومة اللبنانيين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم مدة أربعة أيام[10]، واعتمدت خطة إجلاء المواطنين اللبنانيين في الخارج، على دفعات عدة تبدأ في 5 نيسان/ أبريل، ويُلزَم القادمون بإجراء اختبارات PCR والبقاء في الحجر الصحي مدة 14 يومًا، غير أنّ الوافدين لم يتقيدوا به، ويرجع السبب في الغالب إلى نقص الوعي والمسؤولية الاجتماعية، وبعد ذلك خفَّت حدة إجراءات التعميم، ثم تغيرت. ولا ننسى الدور المهم للسلطات المحلية خاصةً البلديات التي أدّت دورًا إداريًا مهمًا على المستوى المحلي.

حتى تاريخ 16 آب/ أغسطس 2020، سجل لبنان 8442 إصابة، مع 97 حالة وفاة، و2650 حالة شفاء[11]، معظمهم من كبار السن مع أوضاع مرضية[12]. وتُبين كثافة أعدادهم على مستوى المناطق أن معظم الإصابات سُجِّلت في بيروت وجبل لبنان (حيث توجد أعلى كثافة سكانية)، وهي المناطق الوسطى من البلاد. وتُلاحَظ حالات عدوى بدرجة أقل عندما نقترب أكثر من المناطق الطرفية. يحظى سكان المناطق الوسطى بإمكانية أفضل للوصول إلى نظام الرعاية الصحية وبطريقة أيسر، ولديهم وعي أفضل بالمرض، ويتحلون بشعور أعلى بالمسؤولية الاجتماعية، لكن تُطرَح أيضًا شكوك في دقة الأرقام الرسمية نتيجة أسباب سياسية[13].

وقد تمكنت التدابير الأولى التي اتخذتها الحكومة من احتواء الوباء، إلا أنه سُجِّل معدل إصابات أعلى عند زيادة عدد الاختبارات. ومقارنة بالبلدان العربية الأخرى نجد أنّ النسب عالية؛ ففي المملكة العربية السعودية (297315 إصابة، و3369 حالة وفاة)، وقطر (114809 إصابة، و192 حالة وفاة)، ومصر (96336 إصابة، و5141 حالة وفاة)، والعراق (172583 إصابة، و5785 حالة وفاة)، وفلسطين (16153 إصابة، و108 حالات وفاة)[14]. وبسبب قلة عدد الأشخاص الذين يدخلون المستشفيات، لم يحصل ضغط حقيقي على النظام الصحي، خاصة بالنسبة إلى المرضى الذين يحتاجون إلى أجهزة تنفس صناعي. وسُمّيَ أحد عشر مستشفى حكوميًا في البداية لاستقبال المرضى، وأُضيف إليها في مرحلة لاحقة مستشفيات خاصة جُهِّزت بتجهيزات متكاملة لفحص المرضى وعلاجهم.

من ناحية أخرى، ومن أجل تخفيف عبء الأزمة، سُمِح لدافعي الضرائب بتأجيل التصريح الضريبي وتسديده[15]، وقررت الحكومة توزيع 400 ألف ليرة لبنانية (بوساطة الجيش اللبناني) على العائلات الأشد فقرًا والأفراد الأكثر حرمانًا؛ مثل سائقي سيارات الأجرة. ونتيجةً لشحّ البيانات، طلبت الحكومة من الأسر الفقيرة تقديم طلبات في مجالسهم المحلية من أجل استلام إعانة مالية، لكن لوحظ عدم فاعلية ذلك بسبب التصريحات الكاذبة. كما أن هذه المبالغ المدفوعة لم تكن كافية للتعويض عن الحالة الاقتصادية الكارثية.

---

8 يُذكر أن الحدود البرية أُغلقت أيضًا.

9 "The Reopening of Beirut Airport as of the 1st of July 2020," *MEA*, accessed on 2/5/2020, at: https://bit.ly/2ZCYxEN

10 لكن لوحظ أن تكاليف البطاقات كانت باهظة جدًا، ويجب دفعها نقدًا بالدولار بدلًا من الليرة اللبنانية، وهو أمر لا يمكن أن يكون في متناول العديد من الأفراد.

11 "Coronavirus COVID-19 Lebanon cases," *Ministry of Public Health*, accessed on 21/9/2020, at: https://bit.ly/32Pzsct
بينما انخفضت بشدة درجة تزايد الحالات المسجلة منذ آذار/ مارس، لوحظ أن أعلى تزايد حصل في تموز/ يوليو.

12 80 في المئة من المتوفين يزيد عمرهم عن 60 عامًا (بينما السكان من الشباب نسبيًا).

13 Perry T. & L. Bassam, "Hezbollah Deploys Medics, Hospitals Against Coronavirus in Lebanon," *Reuters*, 26/3/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://reut.rs/2XQS4pv

14 "COVID-19 Coronavirus Pandemic," *Worldometer*, accessed on 18/8/2020, at: https://bit.ly/38u6y2M

15 الجمهورية اللبنانية، الجريدة الرسمية، **قانون رقم 160**، "تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية"، 2020/5/14، العدد 20.

وقد تلقّت الحكومة مساعدة من منظمة الأمم المتحدة للأطفال "اليونيسف" *UNICEF* وبرنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي في أول برنامج للتحويل النقدي يستهدف 100 ألف أسرة، بينما قدمت اليونيسف إمدادات للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية[16]، وساعدت الأمم المتحدة نقابة الممرضات والممرضين في مستشفى رفيق الحريري الجامعي من ناحية الوقاية والفحص والإدارة. بل ساعدت أيضًا وزارة التربية والتعليم العالي من أجل تعزيز التعلم عن بعد[17]، ووُقّع عقد مع البنك الدولي على قرض مجَدول بقيمة 40 مليون دولار لشراء معدات ودفع رواتب[18]. ومن جهة أخرى أطلق وزير العدل بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت وطرابلس مبادرة لتنظيم إطلاق سراح السجناء مع خط ساخن عن بُعد للاستجواب، إلى جانب تجهيز المحاكم بوسائل إعلام مرئي[19]. وفي سياق ذلك، سرّع كوفيد19- الكساد الاقتصادي.

التأثير الاقتصادي

كانت القطاعات غير القابلة للتبادل (الخدمات المقدمة محليًا، بما في ذلك الصحة والتعليم والبيع بالتجزئة والبناء) وهي القلب المحرك للاقتصاد الوطني[20]، أول القطاعات المتضررة من الوباء. بينما كان تأثير الفيروس في القطاعات الإنتاجية التي طال إهمالها خاصةً في فترة بعد الحرب[21]، بمنزلة طلقة الرحمة، مع أزمة أسعار الصرف، وعدم قدرتها على تحويل أموال لشراء مواد خام، أو اضطرارها إلى شراء الدولار بأسعار عالية جدًا من السوق الموازية، وتدهور المبيعات، فقد تحوّل بعضها إلى أشكال أخرى من النشاط الاقتصادي عندما يكون ذلك ممكنًا. وإثر طلبات الإغلاق، أُغلِقت الشركات ومحالّ البيع بالتجزئة، واضطرت أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة إلى إنهاء عملها كليًا. وفي سياق ذلك فقدَ آلاف العمال وظائفهم، إلى جانب أولئك الذين أُجبِروا على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، أو من لا يتقاضون سوى جزءٍ من رواتبهم، أما المحظوظون الذين احتفظوا بوظائفهم، فهم يتقاضون رواتبهم بالليرة اللبنانية[22]. ووفقًا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، فإن الإغلاق هدد بتعرض «ملايين» اللبنانيين للجوع، ولا سيما أولئك الذين يتقاضون أجورهم بالساعة أو يوميًا، وهم فقراء أصلًا، ويعملون في قطاعات غير نظامية وموسمية.

ومع تدهور الوضع الاقتصادي، أدت القرارات الحكومية إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها الأسر الفقيرة، بإعلان وزير الاقتصاد عن عزمه تغيير سياسة الوزارة في دعم القمح والوقود، للحد من نزيف احتياطات العملات الأجنبية وتهريبها إلى سورية، واقترح توزيع قسائم على الأسر الأقل رعايةً ووسائل النقل العام[23]، وفي السياق نفسه، سمح الوزير بزيادة سعر الخبز (900 غرام) ليصبح 2000 ليرة لبنانية بدلًا من 1500 (كما كانت في 1 تموز/ يوليو 2020)؛ إذ كان يحابي الموزعين على حساب الطبقات الفقيرة[24].

---

16 "UNICEF is Providing Supplies and Technical Support to fight COVID-19 in Lebanon," UNICEF, *Press release*, 6/4/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://uni.cf/3io1wZk

17 "United Nations Response to COVID-19 Outbreak in Lebanon," *UNESCO*, 9/4/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/31DYmtP

18 وزارة الصحة العامة، "جهوزية القطاع الصحي في لبنان للاستجابة لفيروس كورونا"، 2020/3/19، ص 22، شوهد في 2020/8/13، في: https://bit.ly/2E3E9Fs

19 "القضاء اللبناني يقرر إطلاق موقوفين من السجون دون كفالات مالية لتخفيف الاكتظاظ داخلها والحد من الأخطار الصحيّة"، **الوكالة الوطنية للإعلام**، 2020/3/28، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/3gSiTkI

20 يسهم قطاع الخدمات بما يقارب 76 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (إدارة الإحصاء المركزي، الحسابات الوطنية: 2004-2018).

21 هل كان ذلك بسبب معدلات الفائدة المرتفعة جدًا، أو لغياب كامل لأي سياسة صناعية، أو نتيجة الاتفاقيات التجارية؟

22 World Food Program, *Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon* (June 2020), p. 8, accessed on 1/7/2020, at: https://bit.ly/38wuR02

23 "اقتراح وزير الاقتصاد راوول نعمة رفع الدعم عن المحروقات يثير حفيظة معظم الكتل اللبنانيّة"، يوتيوب، شوهد في 2020/8/3، في: https://bit.ly/2Dcz2Tu

24 وزارة الاقتصاد والتجارة، "قرار رقم 17/ ح. ش. يتعلّق بتحديد الحد الأقصى لسعر الخبز اللبناني "الأبيض"، 2020/7/1، شوهد في 2020/7/1، في: https://bit.ly/2ZX5v8C

إضافةً إلى ذلك، كان كوفيد19- الحدث الأنسب لطرح قضية الأمن الغذائي على جدول الأعمال. والحقيقة أن الضغوط على الزراعة تزايدت مع انخفاض الواردات، ولا سيما مع واقع عدم كفاية المنتجات الوطنية في الظروف العادية لتغطية الاحتياجات المحلية[25]. ومن ناحية أخرى، قد لا يستطيع المزارعون، مع مشكلات أسعار الصرف، تغطية استيراد البذور؛ ما يحفز على الزراعة المحلية، لكنه يؤدي أيضًا إلى الحد من تنوع الخضروات والفواكه المحلية وتقليص كميتها. وبالتوازي مع ذلك، زادت أسعار المنتجات الزراعية زيادة هائلة، ليس بسبب شدة الطلب عليها مع انخفاض إنتاجها المحلي، ومحدودية الواردات، وتراجع قيمة الليرة اللبنانية فحسب، لكن أيضًا بسبب جشع التجار وانعدام الرقابة الحكومية. والواقع أن التجار في ظل انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، جمعوا المنتجات الزراعية، وباعوها للأسواق الخارجية، ليستلموا قيمتها بالدولار، ثم يحولوه إلى قيمة أعلى بالليرة اللبنانية، ما أدى إلى نقص إضافي في الغذاء[26]. لكن في مواجهة الإغلاق والظروف الاقتصادية الصعبة، تشكل لدى الأسر، بهدف تأمين اكتفائها الذاتي، حافزٌ لزراعة خضرواتهم، سواء حصل ذلك عبر العودة إلى أراضيهم، أو باستخدام الشرفات والأسطح، وهي على ما يبدو أفضل طريقة للبقاء على قيد الحياة.

إذا نحّينا جانبًا شح الغذاء، فقد أدى التضخم إلى تآكل القوة الشرائية، وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 20.21 في المئة في أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 2020؛ إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 17.37 في المئة، وهو تغيير يتفاوت بين منطقة وأخرى[27]. وتصبح المعدلات مثيرة للقلق عندما ندرس مثلًا تغيرات أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية التي زادت بنسبة 246.62 في المئة في حزيران/ يونيو في عامي 2019 و2020[28].

كما فاقم إغلاق المطار والحدود من حدة اختناق البلاد، سواء من ناحية الناتج المحلي الإجمالي أو من ناحية تدفق احتياطات العملات الأجنبية. ويعتمد لبنان، كما ذكرنا سابقًا، على الخدمات بوصفها مكوّنًا رئيسًا للاقتصاد الوطني. والواقع أن السياح هم من المغتربين اللبنانيين الذين يأتون بانتظام لزيارة أسرهم، ومن ثم ينفقون أموالهم، وهو ما أصبح متعذرًا مع إغلاق المطار. وقد أُغلِقت تمامًا القطاعات الغذائية والمشروبات والفنادق[29] ودور السينما وجميع المواقع الأثرية، وحتى مع إنهاء الحجر، لا يزال التباعد الاجتماعي والتعقيم واجبَين؛ ما يقلل من سعة الاستقبال، ومن ثم زيادة التكلفة. وزيادةً على ذلك، ضرب كوفيد19- موسمي الربيع والصيف، وهما موسما الذروة للسياحة وحفلات الزفاف؛ إذ أُلغيَت حفلات الزفاف وغيرها من الاحتفالات أو قُلِّصت إلى الحد الأدنى من طاقة الاستيعاب. بيد أن أولئك الذين اعتادوا السفر لقضاء أيام العطل، قرروا التحول للسياحة المحلية، وذلك بالطبع إذا كان بوسعهم تحمّل تكاليفها.

وبدأ المغتربون الذين توقفوا عن إرسال الأموال لعائلاتهم بوساطة المؤسسات المالية في زيادة وتيرة قدومهم إلى البلاد قبل كوفيد19- أو إرسالهم أموالًا بوساطة أقارب أو أصدقاء. كما كان للأزمة دور مزدوج، فالمغتربون الذين تمكنت عائلاتهم من استرداد تحويلاتهم بالدولار (أموال جديدة)، استفادوا من وضع أسعار الصرف في السوق ليبيعوا دولاراتهم مقابل مبالغ أعلى بالليرة اللبنانية، ولذلك أرسلوا لعائلاتهم مبالغ

---

25 "لجنة الزراعة والسياحة ناقشت خطة وزارة الزراعة لتنمية القطاع الزراعي في لبنان"، **مجلس النواب**، 2017/11/14، شوهد في 2020/3/8، في: https://bit.ly/2BXcg0X

26 تنوع المصادر أفضل، ربما من الأهمية العودة أكثر إلى التقارير العربية والدولية ذات الصلة. ينظر: "الترشيشي والحويك يعرضان لـ 'الشرق' الأزمات من الدولار إلى 'كورونا': أسعار الخضار والفواكه ستواصل ارتفاعها والمزارع يعمل بظروف صعبة"، **الشرق**، 2020/3/30، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/2DVtKeY؛ "أسعار اللحوم تضاعفت مئة في المئة... ما السبب؟"، يوتيوب، شوهد في 1/5/2020، في: https://bit.ly/2Z2pouA

27 Central Administration of Statistics (CAS), "Inflation rate," accessed on 1/7/2020, at: https://bit.ly/31QnlvA

28 "الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان، شهر حزيران 2020"، **إدارة الإحصاء المركزي**، شوهد في 2020/8/13، في: https://bit.ly/30P3lZs

29 "إعلان مراسم تشييع قطاع المطاعم في لبنان"، **العربي الجديد**، 2020/5/19، شوهد في 2020/5/29، في: https://bit.ly/2NZYzkE؛ يُقدَّر أن العمل الفندقي وحده أُنهيت فيه 17 ألف وظيفة حتى آذار/ مارس 2020، وكان لا بد من إغلاق العديد من الفنادق إغلاقًا تامًا، ينظر مثلًا:
"COVID-19: Hotels in Lebanon Cut 17,000 Jobs Amid Coronavirus Outbreak," *Hotel Management Network*, 17/3/2020, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/38whnBt

أقل[30]. أضف إلى ذلك أنّ عددًا من اللبنانيين العاملين في الخارج فقدوا وظائفهم أو شهدوا انخفاضًا في أجورهم، على نحوٍ أدى إلى انخفاض التحويلات المالية التي يمكنهم إرسالها. والواقع أن هذه التحويلات المالية التي تتلقاها البلاد كانت أحد الأسباب التي جعلت لبنان قادرًا على تمويل عجزه التجاري. وبدأ لبنان الذي يُعد أحد أكبر البلدان المتلقية للتحويلات المالية في العالم، يظهر مؤشرات على انخفاضها منذ عام 2014، لكنها ظلت عند مستوى 7.45 مليارات دولار[31]. وفي جميع الأحوال، أُغلِق القطاع المصرفي، كغيره من القطاعات مُددًا طويلة.

وفاقم الوباء البطالة البنيوية الموجودة أصلًا في سوق العمل، فوفقًا لإدارة الإحصاء المركزي، قُدِّر معدل البطالة بنحو 11.4 في المئة في عام 2019[32]. وإلى جانب العمال والموظفين الذين سُرِّحوا من أعمالهم في السوق الوطنية، يُتوقَّع ارتفاع عدد المهاجرين العائدين؛ لأن عددًا من المغتربين اللبنانيين سيعودون إلى بلدهم بعد فقدانهم وظائفهم نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي وكوفيد19-. لكن الأمر الأكثر خطورة هو غياب فرص العمل للخريجين الجدد الذين لن يتمكنوا من العثور على عمل سواء في لبنان أو في الخارج. وقد أفاد 29 في المئة من اللبنانيين المشاركين في تقديم إجاباتهم لدراسةٍ أجراها برنامج الأغذية العالمي، أنهم فقدوا وظائفهم بعد تفشي الفيروس[33]، أما الذين ما زالوا يعملون، فلا يقبضون بالضرورة رواتبهم كاملة، ومعظمها ثُبت مقدارها بالليرة اللبنانية. وفي سياق ذلك، قدَّر البنك الدولي أن نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر[34]. وتُظهِر تقديرات مقلقة أن عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر قد تضاعف تقريبًا، ففي الإصدار الأخير من سَبر القوى العاملة والظروف المعيشية، عدَّت 26.3 في المئة من الأسر نفسها «فقيرة أو فقيرة جدًا»، و18 في المئة منها تكسب أقل من الحد الأدنى للأجور (650 ألف ليرة لبنانية)[35]، وهي نسبة غير بعيدة عن 27 في المئة الـمُعلَنة بوساطة إدارة الإحصاء المركزي (2012)[36]، وعن نسبة 28.5 في المئة الواردة في نشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الفترة 1997-2007[37]. وتجدر الإشارة إلى أن المزيد من الأشخاص سيقوا إلى الفقر، فقد فاقم تدفق اللاجئين السوريين تردي ظروف العمل، خاصةً أولئك الذين يعملون في قطاع غير نظامي، والذين يتصفون بسوية تعليم منخفضة.

وليست المعاناة مقتصرة على العمال والموظفين اللبنانيين فحسب، بل أثرت في العمال الأجانب واللاجئين؛ فبسبب استضافة عدد كبير نسبيًا من العمال الأجانب[38]، ومع العمل بموجب نظام الكفالة، ولا سيما لقوى عاملة منخفضة التأهيل، وتُدفع أجورها بالدولار، وبسبب الوباء المقترن بكل الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، وإغلاق المطار، أصبح عدد من أرباب العمل غير قادرين على دفع أجور موظفيهم، وعلى الرغم من أن الموقف قد يكون مفهومًا، فإن ترك بعض أرباب العمل مستخدماتهم الإثيوبيات في الشارع المجاور للسفارة الإثيوبية دون مأوى أو طعام أو مال أو أمان، كان مخزيًا[39]. وسُجِّلت حادثة مماثلة لخادمات منازل فلبينيات

30 "رئيس مجلس إدارة أو.أم. تي. يتحدث عبر الجديد عن إمكانية تسديد التحاويل الواردة من الخارج بالدولار"، يوتيوب، 2020/8/3، شوهد في 2020/8/3، في: https://bit.ly/2XB78Yi

31 "Personal Remittances, Received (% of GDP) – Lebanon," *The World Bank*, 2019, accessed on 27/3/2020, at: https://bit.ly/2X1nNnR

32 CAS, *Labor Force and Household Living Conditions Survey 2018- 2019*, p. 16.

33 World Food Program, p. 8.

34 البنك الدولي، "دعم الأسر الفقيرة في لبنان"، 2020/4/21، شوهد في 2020/5/30، في: https://bit.ly/2YZfv0O

35 CAS, *Labor Force and Household Living Conditions Survey, 2018-2019*, p. 97.

36 CAS & World Bank, *Snapshot of Poverty and Labor Market Outcomes in Lebanon Based on Household Budget Survey 2011-2012*, 25/5/2016, version 2, p. 2, accessed on 30/6/2020, at: https://bit.ly/3kDGat3

37 UNDP, *Poverty, Growth & Inequality in Lebanon*, Executive summary, October 2007, p. 6, accessed on 3/8/2020, at: https://bit.ly/31bo48M

38 وفقًا لإدارة الإحصاء المركزي، فإن 21.3 في المئة من إجمالي القوى العاملة تتكون من عمال أجانب، ينظر:
CAS, *Labor Force and Household Living Conditions Survey*, p. 3.

39 "Abandoned by Employers, Ethiopian Domestic Workers are Dumped on Lebanon's Streets," *France 24*, 25/6/2020, accessed on 25/6/2020, at: https://bit.ly/3f3oOmb

احتُجِزن في مركز احتجاز ملحق بسفارتهن؛ حيث انتحرت سيدة بسبب سوء الأحوال التي مرّت بها[40]. كما طلب عمال سودانيون من السلطات مساعدتهم في إيجاد طريقة لمغادرة البلاد.

وأثّر الإغلاق في حياة اللاجئين، فقد كان على البلديات التقيد بمقتضيات الإغلاق، وتقييد الوصول إلى مخيمات اللاجئين؛ ما أدى إلى الحد من حصولهم على الأدوية والزيارات الطبية والطعام[41]. ومع الكثافة السكانية المرتفعة، فإن أي انتشار لفيروس كورونا في أي مخيم يمكن أن يؤدي إلى أزمة صحية عامة لا يمكن السيطرة عليها[42].

وعندما يتعلق الأمر بمسائل أكثر إشكالية، فإن أول مشكلة مُهدِّدة تتبادر إلى الذهن هي معدل سعر الصرف، فـ «السوق» تُرِكت دون تدخل (وصلت قيمة الدولار إلى سعر بلغت ذروته 10300 ليرة لبنانية، في حين أن السعر الرسمي هو 1500 ليرة للدولار الواحد). وبدلًا من إيجاد طريقة لتنظيم سوق موازية وقانونية، لم يعمد مصرف لبنان المركزي إلا إلى ضخّ مقادير هائلة من الليرة اللبنانية، على نحوٍ أدى إلى زيادة التضخم والضغط على الليرة. وعلى الرغم من انخفاض الواردات بنسبة 50 في المئة، ووصول سعر النفط إلى أدنى مستوياته، فقد استمر تزايد الطلب على الدولار، والمضاربة هي اللاعب الرئيس. أما من الجهة الأخرى، فكانت الرقابة الحكومية غائبة تمامًا عن مراقبة الأسعار، تاركةً السوق ليتحكم فيها التجار.

شكّل الوباء أيضًا ضغطًا على القدرة على تحمل أعباء الدَّين العام بسبب فقدان الموارد، سواء فقدان الدخل الضريبي (المتأتي عن رسوم الاستيراد، وضرائب الدخل، والسماح الحكومي لدافعي الضرائب بتأجيل مدفوعات الضرائب، أو حتى الاحتيال والتهرب الضريبي ...) أو التحويلات المالية، أو غياب مصادر الدين. وأدى الافتقار إلى الموارد وغياب الائتمان المالي، إلى نقص شديد في الوقود يمكن تلمّسه بوضوح في خدمات، مثل قوة إشارات الهاتف المحمول، والتغذية الكهربائية.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، أدى التأثير التراكمي للأزمات والوباء إلى تسجيل انخفاض في معدلات عجز الميزان التجاري للأشهر الأولى من عام 2020 مقارنة بالأشهر نفسها من عام 2019. فبحسب الأرقام الصادرة عن الجمارك اللبنانية[43]، حصل التأثير الأكبر في حجم الواردات؛ إذ انخفضت قيمتها من نحو 1.154 مليار دولار في كانون الثاني/ يناير 2020 إلى 674 مليون دولار نهاية أيار/ مايو 2020، بينما كانت 1.404 مليار دولار في كانون الثاني/ يناير 2019 و2.456 مليار دولار في أيار/ مايو 2019. في حين انخفضت صادرات القطاع الخاص من 333 مليون دولار في كانون الثاني/ يناير 2020 إلى 251 مليون دولار في نهاية أيار/ مايو، مقابل 236 مليون دولار و319 مليون دولار على التوالي في عام 2019. أعادت الأزمة المزدوجة احتدام الجدل حول الاقتصاد الإنتاجي، لكن الحكومة اكتفت بتشكيل خمس لجان لتدابير الجودة والرقابة ومطابقة المنتجات الوطنية لمقتضيات كوفيد19-، في حين كُلِّفت الخامسة بتقييم المواد الأولية في البلاد وتوافر الكمامات[44]؛ إذ تسهم الصناعات المحلية في الجهود المبذولة لإنتاج أجهزة تنفس صناعي وملابس متخصصة[45].

وبما أنه من المستحيل فصل الاقتصاد عن العمل السياسي خاصةً في لبنان؛ إذ يُستغل دائمًا مجالٌ لخدمة الآخر، فإن القسم الآتي يقدم عرضًا موجزًا للمناقشات السياسية الرئيسة التي جرت خلال فترة الإغلاق.

---

40 "Plight of Migrant Workers in Lebanon Worsens as Crises Multiply," *Al Arabiya*, 26/5/2020, accessed on 27/5/2020, at: https://bit.ly/2VMiszQ

41 "How COVID-19 is Limiting Healthcare Access for Refugees in Lebanon," *The New Humanitarian*, 21/4/2020, accessed on 1/7/2020, at: https://bit.ly/3iAglc8

42 UNRWA, *First 100 Days and Beyond: UNRWA Response to COVID-19*, accessed on 2/7/2020, at:https://bit.ly/2O4ny69

43 "إحصاءات التجارة الخارجية، إحصاءات شهرية"، **الجمارك اللبنانية**، شوهد في 2020/8/10، في: https://bit.ly/3iNiO2R

44 "الإعلان عن المواصفات الخاصة بالمنتجات والمعدات المتعلّقة بمكافحة وباء كورونا. الرئيس دياب: 'يترجم تطلعات الحكومة لإعطاء الصناعات اللبنانية حقها من الاهتمام والرعاية'. الوزير حب الله: 'في إطار التخطيط المنظم والاستباقي وعلى الطريق الصحيح نحو التأسيس لقطاع صناعي واعد'"، **وزارة الصناعة**، 2020/5/6، شوهد في 2020/8/10، في: https://bit.ly/2PFLyO8

45 "الإعلان عن أول تصميم لجهاز تنفس اصطناعي بمبادرة فردية"، يوتيوب، 2020/3/25، شوهد في 2020/8/10، في: https://bit.ly/2PHo5Ms

التأثيرات السياسية والاجتماعية

على الرغم من نجاح إدارة أزمة الوباء في الفترة الأولى، فإن الحكومة لم تفعل أي شيء آخر. بل نُظِر إلى تدابير الحجر التي اعتُمِدت على أنها أرجأت الانتفاضة ضد الحكم والنظام السياسي المعمول به، والتي اندلعت في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. وكانت إدارة الأزمة مثار جدالات مستفيضة وتسييس؛ فمثلًا، هدد رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري باستقالة وزراء أمل من الحكومة إذا لم تُقرر خطة لإجلاء المغتربين اللبنانيين[46]؛ لأن أغلب العائدين قدموا أولًا من أفريقيا؛ حيث يقيم قسم من أنصاره المغتربين.

وتركزت المناقشات السياسية التي دارت في فترة الإغلاق حول تعيين الحكومة مسؤولين وقضاة جدد، و«الدور المحوري» لحزب الله في أزمة أسعار الصرف، فقد جرت مناقشات مستفيضة عن ممارسة الولايات المتحدة الأميركية لحصار اقتصادي على البلاد؛ بمعنى عدم السماح بدخول مبالغ نقدية إليه. وبصرف النظر عن ذلك، فإن هذا لا يلغي مسؤولية الفساد وسوء الإدارة العامة التي تمُارس منذ ثلاثة عقود حتى الآن، ولا ننسى التوترات السياسية الإقليمية المتزايدة التي تُترجَم بالضرورة في المشهد السياسي اللبناني، ودور الإعلام في نشر معلومات مضللة خاصةً ضد الجيش اللبناني.

أحدثت هذه العوامل الاقتصادية والسياسية، جميعها، مشكلات اجتماعية راكدة نحو الظهور إلى العلن. ففي المجال الاجتماعي أيضًا، ضاعف الوباء المشكلات الاجتماعية الموجودة أصلًا.

يسجل الفقر منذ عامين ميلًا تصاعديًا، وأثر الإغلاق المفروض للحد من الإصابة بفيروس كوفيد19- تأثيرًا كبيرًا في الأسر الفقيرة، ولا سيما أولئك الذين يتلقون أجورًا يومية أو بالساعة، فقد ازداد الفقر إلى درجة بدأ الناس فيها بمقايضة أصغر ممتلكاتهم؛ مثل الأحذية أو الملابس مقابل الطعام[47]، أو بمحاولة السطو المسلح للحصول على الحليب وحفّاظات الأطفال. ومع انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، يُطلب الآن إيجارات السكن بالدولار وليس بالليرة اللبنانية؛ ما يهدد الكثير من الأسر التي لا تستطيع تحمل تكاليفها.

يخشى الناس أيضًا من تعرضهم للنهب والسرقة، فقد بدأت الأسر في جمع أموالها والاحتفاظ بها في منازلها بعد تدهور الوضع العام وخطر عدم دفع القطاع المصرفي أموالهم من الدولار بالعملة الورقية. وفي المنحى نفسه، ازداد عدد السرقات، وارتفعت معدلات جرائم القتل في الفترة كانون الثاني/ يناير - نيسان/ أبريل 2020[48]، وسيفضل الأفراد التسلح للدفاع عن النفس.

كما أدى الإغلاق والفقر إلى تفاقم العنف الأسري[49]، فمعظم الضحايا من الأطفال والنساء، مع ملاحظة تزايد حالات الانتحار[50].

ثمة ترابط أيضًا بين المصاعب الاجتماعية والمخاطر التعليمية. فكما هو معروف، تأسس قطاع التعليم في لبنان وأُقيمَ عن طريق القطاع الخاص. ومع كوفيد19-، فُرِض على المدارس والجامعات الإغلاق، كما جرى في بلدان أخرى، وتحول تدريسها إلى مقررات عبر الإنترنت (من الجدير بالذكر أن جميع المدارس لم تقدم حصصًا

---

46 "خطة لبنانية لإجلاء المغتربين ومساعدة المحتاجين جراء كورونا"، **العين الإخبارية**، 2020/4/1، شوهد في 2020/6/30، في: https://bit.ly/31P4Rf0

47 Nicholas Frakes, "Desperate Lebanese Turn to Bartering Amid Economic and Job Crisis and COVID-19," *AL Arabiya*, 30/6/2020, accessed on 1/7/2020, at: https://bit.ly/2DfG3Tn

تعرض وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا أمثلة كثيرة.

48 "حوادث السرقة والقتل 2019-2020"، **الدولية للمعلومات**، 2020/5/26، شوهد في 2020/6/30، في: https://bit.ly/2C6EGph

49 Timour Azhari, "Domestic Abuse Cases Soar in Lebanon Amid Coronavirus Lockdown," *Al Jazeera*, 17/4/2020, accessed on 2/7/2020, at: https://bit.ly/2NW8UxN

50 "Two Commit Suicide as Poverty Mounts," *The Daily Star*, 3/7/2020, accessed on 3/7/2020, at: https://bit.ly/38vEufs

تدريسية عبر الإنترنت كما يُفترض بها)، وهو ما أثر في ثقة الأسر بالمدارس. كما تهدد الأزمة الاقتصادية المدارس والجامعات الخاصة، فلم تعد الأسر قادرة على تحمل الرسوم الدراسية، وتوقفت المدارس عن تلقي الإعانات التي اعتادت الحصول عليها من الحكومة. ومن المتوقَّع أن يدفع ذلك الطلاب إلى الالتحاق بالقطاع الحكومي الذي هو في الأصل سيئ التجهيز والمرافق، وغير ملائم لاستقبال أعداد كبيرة من الطلاب، ويواصل استقبال طلاب لاجئين سوريين منذ عام 2011.

كان التحول إلى التدريس عبر الإنترنت بمنزلة عقوبة للأشخاص الأقل مقدرة (الشرائح الاجتماعية الأكثر حرمانًا)؛ إذ يصادف الطلاب الفقراء صعوبات في الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة؛ مثل الكمبيوتر المحمول/ الاتصال بالإنترنت ... إلخ. أما الطلاب ذوو الإعاقة أو الذين يعانون صعوباتٍ في التعلم، فقد عانوا أيضًا، وهذا أضاف صعوبات إلى معاناتهم المعلنة في نقص أجهزة التنفس الصناعي والأدوية. وأما أولئك الذين تعلموا في المنزل، فرأوا أن وضعهم يتدهور على مستوى التعليم، فاضطروا إلى الاعتماد على آبائهم في تعليمهم، وهو ما لا يحصل في الأسر الفقيرة أو الأمية. إضافةً إلى أن إغلاق المدارس أو تقليص عدد طلابها سيؤدي بالضرورة إلى تسريح المعلمين والموظفين.

ولم يسلم المجال الطبي من الصعوبات الاقتصادية، فقد أضحت الإمدادات الطبية أكثر ندرةً. وفي الواقع، أعلنت نقابة مستوردي المستلزمات الطبية مثلًا أنه لم يعد هناك مواد تخدير وأكسجين؛ لأن المصرف المركزي لا يدعم هذا النوع من المستلزمات الطبية[51]. ويشكل القطاع الخاص ما يقارب 82 في المئة من الطاقة الإجمالية للنظام الصحي اللبناني[52]. ووفقًا للنشرة الإحصائية لوزارة الصحة (2017)، يوجد في البلد 31.3 طبيبًا و27.3 أُسرة لكل 10 آلاف نسمة[53]. وعلى الرغم من هذا فإن القطاع الخاص يترنح منذ سنوات؛ لأن الحكومة لم تسدد المستحقات التي يتعين عليها دفعها للمستشفيات منذ عام 2011، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار، وهو ما أضعف قدرة القطاع على دفع أجور العاملين لديه[54].

أخيرًا، هناك مشكلة اجتماعية وبيئية لم تحل، وهي إدارة النفايات، وليست هذه المشكلة جديدة إطلاقًا، ولا توجد آفاق لأي نوع من أنواع الحلول لها. بل أعلنت الحكومة في أثناء الوباء، أنها تعتزم عدم التسديد بالدولار، ووصل الدين للشركات المتعاقدة إلى 90 مليون دولار[55].

وعلى الرغم من كل المؤشرات الاجتماعية المرعبة، فإن الأسر الفقيرة إذا قُيِّض لها المحافظة على بقائها حتى الآن، فذلك لسبب أساسي هو التضامن الاجتماعي والأسري الذي له شأنٌ محوري في غياب أي سياسات أو مساعدات حكومية، ويقوم أفراد وجماعات وجمعيات بدور مهم في توزيع الأغذية وتوفير المستلزمات الطبية والأدوية.

وبسبب كل تلك المؤشرات الكارثية القديمة والجديدة، كان أمرًا متوقعًا أن نشهد حراكًا اجتماعيًا واسعًا يطالب بالتغيير الجذري. لكن كما رأينا، كانت الاضطرابات الاجتماعية مسيسة إلى حد بعيد، فقد استُغِلَّت الطبقات الفقيرة في بعض الأحيان من أجل الحصول على مكاسب سياسية أكثر منها لتحسين ظروف عيش السكان. وهكذا، أتى الوباء ليواصل تدمير النظام السياسي، ويشكك مرة أخرى في شرعية الحكومة، وهو ما كان

---

51 "هل ينفد الأوكسجين من المستشفيات؟ نقيبة مستوردي المستلزمات الطبية سلمى عاصي توضح الأزمة"، يوتيوب، 2020/6/19، شوهد في 2020/6/19، في: https://bit.ly/2C9GIF2

52 IGSPS, *National Health Statistics Report in Lebanon*, 2012, p. 92, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3ap83Ao

53 MOPH, *Statistical bulletin 2017*, 2018, p. 6, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/3gKKF2u

54 Human Right Watch, "Lebanon: Hospital Crisis Endangering Health, Government should Make Payments, Address Dollar Shortage," 10/12/2019, accessed on 12/8/2020, at: https://bit.ly/30QCEDE

55 نقابة المقاولين في لبنان، "كتاب مشترك لقطاع إدارة ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة"، 2020/6/22، رقم 200623، ص 1، شوهد في 2020/8/12، في: https://bit.ly/2DUvJAs

مطروحًا بسبب عوامل اجتماعية، ولكن غالبًا ما كان يُطرح على أساس عوامل سياسية؛ إذ يريد الجهاز السياسي الكلاسيكي القديم العودة إلى السلطة، أو يرغب أشخاص جدد مدعومون من قوى إقليمية في الوصول إلى السلطة، إلا أن هناك حركات شعبية قليلة قامت أساسًا ضد الوضع الاقتصادي والانخفاض المروّع في قيمة الليرة اللبنانية، وخصوصًا ما يتأتى من سياسات المصرف المركزي والمصارف الأخرى.

توصيات

أصبح واضحًا أن ما يحدث في لبنان حاليًا، ليس إلا توطئة لما سيحدث لاحقًا. وكما ذكرنا سابقًا، فإن كوفيد19- لا يعمل إلا على مفاقمة الأزمة على المستويين السياسي والاقتصادي اللذين سيشهدان المزيد من التدهور بتأثير قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين، وكل الصراعات السياسية الإقليمية. ويسعى لبنان في سياق ذلك، إلى تحقيق المزيد من التعاون مع بلدان عربية أخرى، مثل العراق، على أمل إيجاد حل جزئي لأزمة الوقود مثلًا. إن مشكلة لبنان ليست في كوفيد19-، بل في الإدارة العامة، والفساد، وثقافة المواطنة؛ إذ يُترك المشهد اللبناني لحالة فوضى، فوضى شاملة على جميع المستويات. والمطلوب بإلحاح هو الإرادة السياسية للعمل، والقيام بما تقوم به الحكومات عادةً، وتحمل المسؤولية والمراجعة، بدءًا من القطاع المصرفي، إلى التجارة، إلى القضايا الأمنية، وهي مهمة مستحيلة في لبنان، فالاعتماد على القطاع الخاص وحده، والانسحاب من تحمل المسؤولية (سلوك شائع في السياسة اللبنانية)، سيجعلان البلد ينفجر اقتصاديًا، وينفلت من الناحية الأمنية. كما يعمل الفقر وعدم الاستقرار على إفساح مجال أكبر للتدخل السياسي عبر منافذ طائفية، على نحوٍ يزيد من مخاطر الاضطرابات والصراعات الاجتماعية.

وفي إطار الفوضى هذه، أصبح الأمن الغذائي مسألة ملحّة باطراد، ويُفترَض أن تكون مسؤولية عامة. لكنها ما زالت بين أيدي التجار. فضلًا عن ذلك، فإن كل المناقشات المتعلقة بتوسيع القطاعات الإنتاجية في لبنان ما زالت غير مجدية، ولسوف تظل كذلك، وبصورة خاصة في غياب استراتيجية شاملة مع تاريخ من التخريب الصناعي الذي لم يتوقف عند نهاية الحرب الأهلية. ففي ظل غياب الاستراتيجيات والمساعدات الحكومية، إضافة إلى بنية تحتية رديئة، وعدم استقرار، وغياب كلي للثقة بالقطاع المالي، والاعتماد فقط على القطاع الخاص، لن تحدث أبدًا الاستثمارات المطلوبة. وما دام توجه البلاد يتركز في الخدمات، فقد بات واضحًا بجلاء أن التنمية الاقتصادية المستدامة غير ممكنة ما دامت قائمة على هذه القطاعات.

بالنسبة إلى التعليم، فإن الحث على التوجه نحو القطاع الحكومي سيفاقم الضغط على النظام الضعيف أصلًا وغير المجهز. ومن البدائل المتاحة إحداث فترتيَ دوام. وهذا سيجعل النظام يواجه قضية أخرى متعلقة بوجود آلاف الطلاب السوريين في فترة بعد الظهر، وستؤدي إلى زيادة التكلفة التي يتعين على الحكومة دفعها لتوفير الخدمة. لقد أصبح التعليم عبر الإنترنت بديلًا، خاصةً على المستوى الجامعي، لكنه لا يزال يحتاج إلى تغيير في القوانين، فهو غير معترف به في البلاد، والحاجة مُلحَّة لإعادة توجيه التعليم والتقنيات التعليمية للتكيف مع التغيرات الاقتصادية، فضلًا عن التأثيرات المأساوية المترتبة على انخفاض قيمة الليرة اللبنانية.

خاتمة

أظهر تحليل تأثير كوفيد19- في الاقتصاد اللبناني أن الوباء سرّع انزلاق البلاد نحو كساد اقتصادي واضطراب اجتماعي وسياسي. ولوحظ تراجع عجز الميزان التجاري مع زيادة طفيفة في الصادرات بينما انخفضت الواردات، على نحوٍ أضر أكثر بالأمن الغذائي. إن ارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، والتعليم عبر الإنترنت هي أمور مثيرة للقلق، فمن المتوقَّع أن تشكل حبائل للفقر. إضافةً إلى ذلك، أدى الانخفاض الإضافي في

استلام تحويلات خارجية، والانخفاض السريع في قيمة الليرة اللبنانية، والتضخم المنفلت عن السيطرة، إلى تآكل القوة الشرائية. ومن الناحية السياسية، كان الوباء حجة إضافية استخدمها أولئك الذين أرادوا استقالة الحكومة، لكن الاستقالة جاءت فقط بعد الانفجار الكارثي في ميناء بيروت. أما من ناحية الأثر الاجتماعي، فقد فاقم فيروس كورونا حدة العنف الأسري، وزاد من تعرض العمال الأجانب واللاجئين للمخاطر. وعندما نقارب المسألة من ناحية إدارة أزمة الوباء، فقد سُجِّلت إصابات أقل في الأشهر الأولى، ولكن بعد انتهاء الإغلاق، سُجِّلت معدلات أعلى.

في ظل الوضع الاقتصادي المتردي، وهو الأسوأ في تاريخ لبنان الحديث، عاد الشعب اللبناني ليعيش وفقًا لنمط معيشةٍ يومي بدائي. وربما أتى فيروس كورونا ليكشف ما كان يحترق تحت الرماد، وليدفع المواطنين اللبنانيين للعودة إلى أراضيهم لاستكشاف الفرص التي تتيح لهم تدبير طعامهم فحسب. وباستثناء الإغلاق والتوعية الشعبية النسبية، لم توضع سياسة حكومية خاصة لتخفيف العبء عن الأسر الفقيرة أو لإيجاد أي نوع من الحلول للأزمتين الاقتصادية والنقدية.

وليست المسألة سوى مسألة وقت قبل أن ينهار الاقتصاد الوطني انهيارًا دراماتيكيًا؛ إذ لا توجد على الإطلاق أي أرضية لتنمية اقتصادية سليمة، أو وعي اجتماعي وسياسي.

غيَّر انفجار ميناء بيروت المعطيات، لكن إذا أعادت الحكومة الجديدة مسؤولين من النظام القديم، أو استعانت بأشخاص جدد ليس لديهم إرادة (أو قوة) التغيير، فسيتواصل التدهور السريع، وستتجه البلاد نحو سيناريوهات أشد كارثية. ومن المتوقَّع أن يدفع الوباء، في ظل التعليم بوساطة الإنترنت والبطالة، نحو إعادة إنتاج الفقر وتعميق التفاوت بين الناس. ويُتوقَّع أن ترتفع معدلات البطالة، وأن تظل مرتفعة فترات طويلة مع استمرار معاناة اقتصادات المنطقة من الركود الناجم عن أزمة الرهن العقاري التي اقترنت حاليًا بأزمة النفط. أما في مجال الصحة، فقد أظهرت إدارة أزمة الوباء حاجة نظام الصحة العامة إلى تطوير أكثر، وأظهرت أن القطاع القائم يمكن الاعتماد عليه.

أتى الوباء ليبيّن الحاجة الملحة إلى بناء مؤسسات قبل أي شيء آخر. ختامًا، ما يحدث حاليًا في لبنان على الصعد كافة سيترك آثارًا مديدة في اللاوعي الاجتماعي والسلوك الاجتماعي، ومن ثم في القرارات السياسية المستقبلية. وصارت فكرة إحياء ثورة تعيد ضبط النظام السياسي ليصبح نظامًا يستند إلى الكفاءة وغير طائفي، مطلبًا مترفًا، عندما ينحصر قلق الشعب اللبناني في معظم الأحيان في مَحض البقاء على قيد الحياة، دون أن يكون قادرًا على تلبية احتياجاته الأساسية. بل على العكس من ذلك، فقد رأينا في لبنان أن الوقوع في حبائل الفقر والإرادة الحرة مترابطان عكسيًا. ومن دون صدمة خارجية كبرى لن يصل لبنان أبدًا إلى نهاية النفق.

مراجع

عربية

- البنك الدولي. «دعم الأسر الفقيرة في لبنان». 2020/4/21. في: https://bit.ly/2YZfv0O
- الجمهورية اللبنانية. الجريدة الرسمية، **قانون رقم 160**. "تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية". 2020/5/14. العدد 20.
- "لجنة الزراعة والسياحة ناقشت خطة وزارة الزراعة لتنمية القطاع الزراعي في لبنان". **مجلس النواب**. 2020/11/14. في: https://bit.ly/2BXcg0X
- نقابة المقاولين في لبنان. "كتاب مشترك لقطاع إدارة ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة". 2020/6/22. رقم 200623. في: https://bit.ly/2DUvJAs
- وزارة الاقتصاد والتجارة. "قرار رقم 17/ ح.ش. يتعلّق بتحديد الحد الأقصى لسعر الخبز اللبناني "الأبيض". 2020/7/1.
- وزارة الصحة العامة. "جهوزية القطاع الصحي في لبنان للاستجابة لفيروس كورونا". 2020/3/19. في: https://bit.ly/2E3E9Fs

أجنبية

- "9 Years on: Struggles and Hopes of Syrian Refugees in Lebanon." *LPC*. March 2020. at: https://bit.ly/31hpVsS
- "Coronavirus COVID-19 Lebanon Cases." *Ministry of Public Health*. at: https://bit.ly/3dV3YnC
- "COVID-19 Coronavirus Pandemic." *Worldometer*. at: https://bit.ly/38u6y2M
- "COVID-19: Hotels in Lebanon Cut 17,000 Job Amid Coronavirus Outbreak." *Hotel Management Network*. at: https://bit.ly/38whnBt
- "Lebanon." Factsheet. *European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations*. 30/6/2020. at: https://bit.ly/3fqDStb
- "Situation Update for Lebanon's Creditors." *Ministry of Finance*. 27/3/2020. at: https://bit.ly/31IvfqW
- "The Consequences of Limited Legal Status for Syrian Refugees in Lebanon." *NRC*. March 2014. at: https://bit.ly/2XkEM4C
- "United Nations Response to COVID-19 Outbreak in Lebanon." *UNESCO*. 9/4/2020. at: https://bit.ly/31DYmtP
- CAS & World Bank. *Snapshot of Poverty and Labor Market Outcomes in Lebanon Based on Household Budget Survey 2011 - 20*12. 25/5/2016. version 2. at: https://bit.ly/3kDGat3

- CAS. *Labor Force and Household Living Conditions Survey, 2018 - 20*19. (Beirut:2020). at: https://bit.ly/3gsgFs3
- Central Administration of Statistics (CAS). "Economic Statistics: Inflation Rate." at: https://bit.ly/31QnlvA
- Human Right Watch. "Lebanon: Hospital Crisis Endangering Health, Government should Make Payments, Address Dollar Shortage." 10/12/2020. at: https://bit.ly/30QCEDE
- IGSPS. *National Health Statistics Report in Lebanon*. 2012. at: https://bit.ly/3ap83Ao
- MOPH. "Statistical Bulletin 2017." 2018. at: https://bit.ly/3gKKF2u
- UNDP. *Poverty, Growth & Inequality in Lebanon*. Executive summary. (October 2007). at: https://bit.ly/31bo48M
- UNDP. *UN Lebanon Annual Report 2018: working Together for a Secure, Stable and Prosperous Lebanon*. (Beirut: 2019). at: https://bit.ly/33NzHFV
- UNICEF. "UNICEF is Providing Supplies and Technical Support to fight COVID-19 in Lebanon." Press release. 6/4/2020. at: https://uni.cf/3io1wZk
- UNRWA. *First 100 days and beyond: UNRWA Response to COVID-19*. at: https://bit.ly/2O4ny69
- World Food Program. *Assessing the Impact of the Economic and COVID-19 Crises in Lebanon*. (June 2020). at: https://bit.ly/38wuR02